المبحث الأول

علاقة الصفات بالذات

ولا شك أن أكبر المشكلة في علم الكلام هي: مشكلة الصفات الله وعلاقتها بالذات التي أثارت الجدل والتفرقة بين أبناء المسلمين. وكان النزاع حول موضوع الصفات وصلتها بالذات. وهو أمر خطير جداً والرسول صلى الله عليه وسلم حذرنا وقال: " تفكروا في الآء الله ولا تفكروا في ذاته فتهلكوا" رواه الطبراني، والبيهقي. وأيضا ذكر الله تعالى في كتابه العزيز صفات تشترك في الاسم مع صفات خلقه وهذه صفات: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع البصر والكلام هذه صفات ما صلتها بالذات الإلهية. اختلف المتكلمون في شأن علاقة الصفات بالذات

١. موقف السلف الصالح

آمنوا خالق هذا العالم وهو الله تعالى الذي يتصف بكل كمال وتنزه عن كل نقص لا يليق بذاته تعالى وتركوا عن الجدل. ونذكر هنا كلمات موجزة عن رأيهم إثبات ما جاء من صفات الله في الكتاب والسنة النبوية مع نفي تشبيه الخالق بالمخلوق. الامتناع عما وراء ذلك وتمثل ذلك الإمام مالك وغيره من أئمة السلف وقال: الكيف منه غير معقول والاستواء منه غير مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة".[٢٢٢] يقول الإمام أبو حنيفة في تصوير مذهب السلف وقال: "وصفاته

[٢٢٢] الصابوني في عقيدة أصحاب الحديث، ص ١٧-١٨، مكتب الإسلامي.

بخلاف صفات المخلوقين يعلم لا كعلمنا ويقدر لا كقدرتنا ويرى لا كرؤيتنا ويسمع لا كسمعنا ويتكلم لا ككلامنا"[٢٢٣].

٢. موقف المعتزلة عامة

يرى واصل بن عطاء أن عالم بذاته وقادر بذاته لا بعلم أو قدرة وليس في الأزل إلا الذات وحدها ووحد بين الذات والصفات[٢٢٤] يعني صفاته تعالى عين ذاته.أما العلاف: فقال: إن الله عالم بعلم وعلمه عين ذاته فالموجود هو الذات وحدها وبصفات وجوه لها.[٢٢٥] وقال أبو هاشم (بالأحوال) أي أنه يثبت أموراً وراء الذات لا توصف بوجود ولا عدم فالموجود القديم هو الذات الله تعالى التي لا تعدد فيها.[٢٢٦]

٣. موقف أبو الحسن الأشعري والباقلاني:

أثبت الصفات الإيجابية للباري تعالى، وأنكر القول المعتزلة بأنها عين الذات ووافقه على ذلك الباقلاني وغيره من الأشاعرة الذين جاءوا من بعدهم. وقد ذكر الآمدي: علاقة الصفات بالذات فقال: فالذي ذهب إليه أبو الحسن الأشعري وعامة الأشاعرة أن من الصفات ما يصح أن يقال هن عينه وذلك كالوجود. ومنها

---

[٢٢٣] للقاري، الملا علي، شرح الفقه الأكبر: ص ٣٠١ وما بعدها، دار النفائس، ط١، ١٩٩٧م.

[٢٢٤] لمحات من الفكر الكلامي، د. حسن الشافعي، ص ٤٢ —٤٣، دار الثقافة العربية.

[٢٢٥] نفس المصدر وصفحة ص ٤٣.

[٢٢٦] شرح أصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص ١٨١ وما بعدها.

الشهرستاني، نهاية الإقدام من علم الكلام، ص ١٣٢. انظر: المنية والآمل، تأليف القاضي عبد الجبار الهمداني جمعه أحمد ابن يحي المرتضى، قدم له وعلق عليه الدكتور عصام الدين محمد علي، الناشر دار المعرفة الجامعية بدون تاريخ ولا مكان.

ما يقال إنها غيره. ومنها ما لا يقال إنها عينه ولا غيره وهي كل صفة امتنع مفارقتها، كالعلم والقدرة وغيرهما من الصفات النفسية بناء على أن معنى المتغيرين كل موجودين صحت مفارقة أحدهما للآخر بجهة ما كالزمان والمكان.[٢٢٧]

ولعل أهم ما يميز فكر الباقلاني هو تحديده الدقيق للمصطلحات تحديدا يخلص منه الآراء التي يريد أن يثبتها، من ذلك صلة الذات الإلهية بالصفات. يفرق الباقلاني بين الصفة والموصوف، فالصفة هي الشيء الذي يوجد بالموصوف ويكسب الوصف الذي يصدر عن الصفة وقد تكون الصفة طارئة في الموصوف. كالسواد والبياض والإرادة والكراهية. وقد تكون لازمة له فتكسب الموصوف وصفا يخالف من ليس له هذه الصفة إذا كانت طارئة كوصف الباري بالعلم والقدرة والحياة والكلام والإرادة وبهذا يهدف الباقلاني إلى ردّ المعتزلة الذين وحدوا بين الذات والصفات وجعلوا الصفات عين الذات فالله عالم بذاته وقادر بذاته.

وقد استدلوا على نفي الصفات إما أن تكن حادثة فيلزم قيام الحوادث بذات الله تعالى وخلوه في الأزل عن العلم والقدرة والحياة وغيرها. وهذا باطل بالاتفاق، وإما أن تكون قديمة فليزم من قدم غير الله تعالى وتعدد القدماء.

وقد كفرت النصارى بإثبات ثلاثة من القدماء فما بال الأكثر، وأجابهم الباقلاني بأنه لا يلزم تعدد القدماء. إلا إذا تغايرت الذات مع الصفات والصفات هنا ليست عين الذات حتى يلزم نفيها. ولا غير الذات حتى يلزم تعدد القدماء. وخلاصة قولهم أنهم يقولون: الغيرية بأن ينفك أحد الغيرين عن الآخر، أي بأن يتصور وجود أحدهما بدون الآخر، وأما الغيبية بأن يتحد الشيئان في المفهوم بحيث يكون معنى أحدهما عين معنى الآخر بدون تفاوت، إذن فالصفات ليست عين الذات كما قالت المعتزلة لاختلافهما وليست غير الذات. إذ لا يتصور وجود أحدهما بدون

[٢٢٧] الأشعري، اللمع، ص ٣١.

الآخر أو ثاني، ونظير ذلك يوجد في الجز مع الكلّ كما هو المعروف لأنه لا يمكن وجود الجزء من حيث هو جزء بدون الكلّ فهما غير منفكين في الوجود مع أن مفهوم أحدهما غير مفهوم الآخر. وفي الواقع فإن الأشاعرة حاولوا بهذا التفسير أن يدفعوا عن أنفسهم تهمة الوقوع فيما وقع فيه النصارى من القول بالأقانيم [228]، وقالوا: إن إثبات الصفات القديمة لا يستلزم تعدد القدماء لأنها ليست غير الذات ولو قلنا أو سلمنا بأن إثبات الصفات يستلزم تعدد القدماء فلا يلزم منه كفر لأن الكفر يكون في القول بتعدد ذوات منفصلة قائمة بنفسها (والنصارى وإن لم يصرحوا بالقدماء المتغايرة لكن لزمهم ذلك لأنهم أثبتوا الأقانيم الثلاثة التي هي الوجود والعلم والحياة وسموها الآب والإبن وروح القدس. وزعموا أن أقنوم العلم قد انتقل إلى بدن عيسى عليه السلام فجوزوا الانفكاك عن المحل والانتقال؛ فكانت الأقانيم ذواتا متغايرة وهذا كفر" [229].

وهذا وبعد أن أثبت الباقلاني أن الباري عزّ وجل يتصف بهذه الأوصاف وهي العلم والحياة والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة استدل على علمه وقدرته بما يلي:

قال الباقلاني: ومما يدل على إثبات علم الله وقدرته ما ظهر من أفعاله الدالة على كونه عالما قادرا. وأنه مفارق للجاهل العاجز وقد ثبت أن الفعل الدال على كون الفاعل عالما قادرا لا بدّ له من تعلق بمدلول وهذا المدلول لا يجوز أن يكون نفس الفاعل وثبت أن معنى وصفه بأنه عالم قادر زائد على وصفه بأنه شيء موجود فوجب اختلاف هذه الأوصاف. وكذلك لا يجوز أن تكون دلالة الفعل على أن الفاعل عالم قادر دلالة على صفة ترجع إلى نفسه، لأنه لو كان كذلك لوجب ألا توجد نفس العالم القادر إلا عالمة قادرة ولا ينتفي عنه هذان الوصفان بانتفاء نفسه

[228] التفتازاني، شرح عقائد النسفية. القاهرة: مطبعة الفاروقية، ص ٥٢.

[229] الباقلاني: التمهيد، ص ٥٢-٥٣.

كما أن السواد الذي هو سواد لنفسه يجب ألا تعلم نفسه وتوجد إلا وهي سواد وألا ينتفي عنه الوصف بأنه سواد إلا بانتفاء نفسه، كذلك لو كانت دلالة الفعل على أن الفاعل عالم قادر دلالة على صفة ترجع إلى نفسه لوجب أن تكون نفس العالم علما. كما أن الأسود إذا كان أسودا لنفسه وجب أن تكون نفسه سوادا ولما استحال أن تكون نفس العالم القادر القديم والمحدث علما استحال أن تكون دلالة الفعل على أنه عالم دلالة على نفسه أو على صفة ترجع إلى نفسه وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون مدلول الفعل ومتعلقه هو العلم والقدرة.[٢٣٠]

ويدل على ذلك أنه إذا ثبت أنه ليس معنى أن العالم عالم والقادر قادر أكثر منه أنه ذو علم وقدرة، ولا توجد وراء هاتين الصفتين صفتان أو حالتان منفصلتان: وجب أن تكون دلالة الفعل على أن العالم القادر عالم قادر دلالة على علمه وقدرته كما أنه ليس معنى الأسود الفاعل أكثر من وجود السواد به ووقوع الفعل منه. وجب أن تكون الدلالة على أنه أسود فاعل دلالة على وجود السواد به فقط ووقوع الفعل منه.[٢٣١] وهكذا أثبت الباقلاني أن دلالة الفعل على أن فاعله عالم قادر ليس مدلولها نفس الفاعل ولا صفة ترجع إلى نفسه بل مدلولها هو العلم والقدرة.

نود أن نشير إلى أن الباقلاني كان ممن أثبت الأحوال التي قال بها أبو هشام الجبائي غير أن ذلك لا يقدح في إثباته للصفات وعلاقتها بالذات والأحوال عند الباقلاني كما يقول الشهرستاني هي: "كلّ صفة لموجود لا تتصف بالوجود سواء كان المعنى الموجب مما يشترط في ثبوته الحياة أو لم يشترط، ككون الحي حيا وعالما وقادرا وكون المتحرك متحركا والساكن ساكنا [٢٣٢]. فالباقلاني مال إلى اعتبار الصفات أحوالا ولم يختلف مع الجبائي في هذه المسألة إلا في العبارة فكون الحي حيا عنده

---

[٢٣٠] التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص ٥٢-٥٣.

[٢٣١] الباقلاني، التمهيد، ص ١٥٣.

[٢٣٢] الشهرستاني، نهاية الإقدام، ص ١٣٢.

وكون العالم عالما وكون القادر قادرا. راجع إلى حال وراء الحياة والعلم والقدرة وهي: العالمية والقادرية والحياة.

وينكر الباقلاني على أحوال أبي هاشم بقوله: "الحال لا تخلو من أن تكون معلومة أو غير معلومة، فإن كانت غير معروفة ولا معلومة فلا سبيل إلى معرفتها والدلالة عليها، لأن ما ليس بمعلوم لا يصح قيام الدليل عليه".[٢٣٣]

يرى الباقلاني ضرورة أن تكون الذات معلومة وموجودة ويعتبرها صفة فهو يثبت الصفات زائدة على الذات، وأن الفعل يتعلق بمدلول لا يجوز أن يكون نفس الفاعل ولا وجوده، ولا صفة من صفاته أنها زائدة على الذات ثمّ يرجع إلى حال وراء الذات. وإن كان الحال هو الآخر زائدا على الذات ولا يختلف كثيرا عن الصفة لأنها ليست عين الذات.

وأما مثبتو الأحوال من المعتزلة كأبي هاشم وغيره الذين أرادوا أن يتخلصوا من صفات المعاني الزائدة على ذات الباري فاخترعوا نظرية الأحوال وقالوا إذا قلنا أن الله عالم أثبتنا له حالة خاصة وهي العلم وهي رواء كونه ذاتا وهكذا يقاس في سائر الصفات [٢٣٤]، وكانوا يرون أن للعالم في كلّ معلوم حالا غير الأحوال التي هي لأجلها كان عالما بالمعلومات الأخرى وله في كلّ مقدور حال مخصوص، إذن فأحوال الله تعالى في معلوماته ومقدوراته لا نهاية لها [٢٣٥]، وهذه الأحوال لا تعرف على انفراد فهي لا موجودة ولا معدومة ولا معلومة عند أبي هاشم وأتباعه بل هي اعتبارات عقلية وذهنية لذات واحدة.

---

[٢٣٣] الباقلاني، التمهيد، ص ٢٠٠.

[٢٣٤] سهرستاني، الملل والنحل، ص ٨٥.

[٢٣٥] الباقلاني، التمهيد، ص ٢٠٠.

والواقع أن قضية الأحوال هي قضية معقدة عند الفرق الإسلامية ولذلك نجد الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة بصفة عامة، ثم نجد الخلاف بين المعتزلة أنفسهم. يرى أبو علي الجبائي هو عالم بذاته دون علة أو حال ويعني هذا أنه ينكر الأحوال. وأما ابنه أبي هاشم قال: هو عالم بذاته أي ذو حالة زائدة لا تصوف بوجود ولا عدم. وأما العلاف فيقول: أن الله عالم بعلم هو ذاته. وهكذا نرى الخلاف بين المعتزلة أنفسهم كما أشرنا. لأنهم ينفون صفات زائدة على ذاته تعالى خصوصا عند القاضي عبد الجبار، الذي يقول كونه تعالى قادراً بقدرة عالم بعلم وقال هذه الصفات ترجع إلى الحال التي عليها يصح من البارئ إيجاد الأفعال. يقول: كونه قادراً فالمراد به كونه يختص بحال لكونه يصح منه إيجاد الأفعال. وأيضا قال: أن وصفه تعالى بكونه عالماً إنما يكون من حيث أنه مختص بالحال التي يصح منه الفعل المحكم. والحال عندهم ترجع إلى وراء ذات الله. لذلك نجد صعوبة القضية لأن كل واحد يفسر على حسب فهمه، إذن فأصبح الأحوال غير واضحة.

وفي رأيي أن قضية الأحوال هي جزء من ذات الله تعالى لا تنفك عنه، لأن كونه قادراً هي لا تشير إلى حالة خارج في ذات الله، ولذلك قال الباقلاني: الحال إما أن تكون معلومة أو مجهولة فلا وساطة بينهما. وأما عند القاضي عبد الجبار الحالة غير معلومة ولا مجهولة وهذا لا يعقل.